المواطنة آفاق الإجماع السياسي والرباط الاجتماعي في الجزائر

د. بلخير بومحرات
قسم علم الاجتماع-كلية العلوم الاجتماعية-جامعة وهران 2

Citizenship prospects for political consensus and social ligament in Algeria

This article aims to provide an analysis sociological contribution to the concept of citizenship in Algeria. The object of citizenship will be contributed both as a theoretical and analytical tool and as a parameter for analyzing democratic manifestations in the Algerian state. What makes citizenship a decisive and essential factor in achieving a solid and faithful social bond، and also، in order to realize a political based on the rights and duties of each citizen، in accordance with the Constitution. This approach has enabled us to arrive at interesting conclusions from which we can decipher the germs of citizenship as an indispensable parameter for analyzing the emergence of democracy and the premise of political modernity in Algeria.

Key words: Citizenship، political consensus، social solidarity، political identity، the stakes and the challenges of democracy، Prospects politicals.

تمهيد:

تعد المواطنة من المفاهيم التي لقيت رواجا هائلا في العالم، من خلال الأطر القانونية التي تسنها، وتسهر عليها أيضا منظمات حقوقية وإنسانية تابعة لهيئة الأمم المتحدة، تسعى لمراقبة شرعية الأنظمة السياسية في العالم، إضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال التي تنقل البث الحي لواقع العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي. فبهذا المتغير المتمثل في المواطنة، تصنف الدول وترتب من طرف منظمات عالمية، حسب درجة انفتاح نظامها السياسي. وعنه تعين دوائر لتسمية طبيعة النظام السياسي، ويمكن إيجازها في ثلاث، دائرة النظام الديمقراطي، وهي التي تكون فيها المواطنة تشغل فضاءا هاما في الحقلين السياسي والمجتمعي. دائرة النظام

السائر إلى الديمقراطية، وتكون المواطنة في مرحلة جنينية، تحتاج إلى الوعي والوقت لتتطور ويشتد عودها. وهناك النظام الشمولي وهو المعادي للحرية والإنسانية، ولاختلافات طبائع المجتمع، حيث أن منطقه يقوم على التسلط والدوغمائية.

بالرغم من هذا المكانة الرفيعة التي تحتلها المواطنة في تصنيف الأنظمة السياسية، ورسم معالم السياسة العالمية، إلا أن حضورها على المستوى العربي والجزائر جزء منه، يبقى يشوبها الكثير من الغموض والضبابية، الشيء الذي يستدعي منا التوقف بتأني وروية لفهم ملابسات وحيثيات هذه المسألة، وذلك بالكشف والتعرية على المستوى النظري والتاريخي، لهذا المفهوم ثم الرجوع تارة ثانية إلى الإطار العملي الواقعي الملموس في المجال السياسي العربي، حيث نجد كل الدساتير العربية ومنها دستور الجزائر، يؤكد بكل قوة على عدم المساس بالحرية والممارسة الديمقراطية، التي هي شيء مهم في تكريس قيم المواطنة داخل الفضاء العام.

انطلاقا من هذه الاعتبارات الجيوسياسية كواقع معاش، والإطار النظري وما يحمل من حزمات مفاهمية ومداخل فكرية، سنحاول مساءلة الوضع السياسي في الجزائري من خلال تساؤلات هي على النحو الآتي:

انطلاقا من هذا هل يمكن الحديث عن أزمة مواطنة في المجتمع الجزائري؟ ما هي الرهانات والتحديات الواجب التفكير فيها أخدين بعين الاعتبار منظومة القيم الحداثية ومنها المواطنة ضمن تزامنية اللحظة المعاشة؟

للإجابة على هذه التساؤلات سيكون شكل المداخلة وفق محورين رئيسيين هما على الشكل التالي:

أولا: المواطنة ورهانات التجسيد:

ثانيا: المواطنة بين التحدي الديمقراطي والهاجس الديني في الجزائر:

أولا: المواطنة ورهانات التجسيد:

تعرف المواطنة في شكلها العلائقي، على أنها علاقة بين الفرد والسلطة السياسة محددة بدائرة الحقوق والواجبات منصوص عليها في

الدستور، يكون غايتها إرساء القيم الديمقراطية والإنسانية والتشجيع على السلم والتسامح العالمي. كما أنها تعرف ب"نوعية المواطن. بمعناها الضعيف، هو الانتماء إلى المدينة وإلى الدولة الكفيلة ببناء المواطنة. بالمعنى القوي، هذا لا ينفصل على الممارسة الفعلية في الأعمال العامة. تكون المواطنة المعيار السياسي للوجود، الذي لا يمكن اختزاله في الكل المكون من طرف النشاط الاقتصادي والمجال الاقتصادي"Godin) ،C، 2004،p200).

بهذا تكتسي المواطنة إرادة لبلورة مشروع مجتمعي هادف، يعبر عن درجة نضج المجتمع وحداثته من خلال تفاعل مجموعة من البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، الذي تأتي بالكاد بالدولة المدنية التي تكون المواطنة الوازع والثابت فيها. فبهذا تقوم المواطنة على معايشة المواطن لمواطن آخر، ممكن أن يختلف معه في اللون والعرق والدين واللهجة، لكن يعايشه ويواطنه الوطن، حيث يقاسمه الانتماء والولاء والدفاع عن الوطن، أخدين بعين الاعتبار الاختلافات في الهويات والذات، التي لا تكون وقودا للحرب والفتنة والقتل، بقدر ما تكون عاملا في التعارف والاعتراف، بين هذه التركيبات المجتمعية المختلفة بغية بناء الدولة المدنية، التي تقر بوجود الإنسان، وتبقي على ذاته، وتساهم في الحفاظ على بقائه.

فبهذا تبقى المواطنة نموذج مثالي تقوم عليه معظم الأدبيات السياسية والقانونية والاجتماعية، على أساس أنها ليست وليدة اليوم، بقدر ما هي مسار وسيرورة، تمتد منذ أن نظم الإنسان علاقته بتنظيم المدينة، ووضح فيها دوائر الحقوق والواجبات. لأن الغاية من هذا الطرح الذي يغلب عليه نوع من التعميم هدفه في الحقيقة هو إزالة الفكرة المسبقة، التي ترى أن الإغريق هم المصدر الملهم والأول في إيجاد تنظيم المدينة، وإبداع قيم المواطنة التي تنظمها، متناسيين بقصد أو بغير قصد الثقافات الشرقية، التي لها كلمتها ومكانتها في موضوع تنظيم المدينة وقيم المواطنة. على كل حال إذا ما أردنا تتبع سيرورة المواطنة يمكن أن نربطها بالفترة الإغريقية، حيث أن المواطنين كانوا يجتمعون في الأغورAgora، وهو مكان يجتمع فيه المواطنين لمناقشة أوضاعهم الاجتماعية المتعلقة بتدبير

شؤون المدينة بشكل كلي، على الرغم من أن المواطن كان يشكل أقلية مقارنه بالمجموع الكلي لسكان، حيث كان يستثنى العبيد والنساء والدخلاء عن المدينة. وتطور مفهوم المواطنة إلى أن برز في شكله القانوني فهو مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظم شؤون المدينة بواسطة وجود سلطة سياسة ترعى مصلحة المدينة والأفراد الذين يعيشون فيها.

وبهذا تفرض المواطنة حضورها على جميع البنيات الاجتماعية وتتخذ العديد من الأطر، وعنه سنحصر مجال المواطنة عبر هذه المداخلة في إطارين هامين، إطار سياسي واجتماعي وهما على الشكل الآتي:

أ- **المواطنة كتنظير سياسي:**

تقوم المواطنة على سلطة القانون والدستور الذي يجعل من المواطنين سواسية من خلال دائرة الحقوق والواجبات، وتضع حد لمنطق العصبيات والمحاصصات السياسية، التي تقوم على المنطقة والدين والجاه والعرق كما هو معروف في منطقتنا العربية. فالمواطنة هدفها وضح حد لتمييز والصراع الطائفي، وتدفع بالجميع إلى الإحساس بحق الانتماء للجميع لهذا الوطن والدفاع عنه، والعمل سويا لتطويره والرقي به. وبهذا تكون السلطة السياسة الراعي أو الوازع حسب طرح الخلدوني، التي من خلالها يحمي مشروع المواطنة ويضع حد لكل العقبات والهفوات التي تعمل على تزيفه أو تحريفه ولما لا إلغائه. فالمواطنة كي يتجسد عمليا بعيدا عن لغة الشعارات والتمنيات عليها بإيجاد سلطة سياسية تحتكم إلى القانون والشرعية، وتبتعد عن فكرة المؤامرة والتآمر والإقصاء والتهميش للمعارضة، وتبقى الحرية هي صمام الأمام لبلورة سلطة سياسية حقيقة تتفاعل مع رهانات ومألات هذه المواطنة التي تعكس قيم الدولة المدنية التي تقوم على الحرية والعدالة والديمقراطية.

بهذا تكتسب الدولة قوتها ووازعها من خلال الشرعية، التي هي في الواقع عقد بين المواطن والنظام السياسي، يعكس حالة الشفافية ويزرع الثقة بين المواطنين ونظامهم السياسي. وهذا ما يخلق صراع سياسي تنافسي غايته كيفية تحسين الخدمات المجتمعية، والتقدم بالمجتمع رغم الاختلافات الهوياتية. فالمواطنة تقر وتعترف بالاختلافات المتواجدة داخل المجتمع الواحد، وتحمل السلطة السياسية مسؤولية حماية واحترام هذا

التنوع باعتباره مصدر التعارف والتشارك بين الأطياف المجتمعية، وهذا ما يؤدي إلى اغناء وإثراء الرأسمال الثقافي للمجتمع المعبر عنه في إطار التعدد والتنوع المضياف على بعضه البعض، من خلال مؤسسات منتخبة يكون فيها الدستور ديمقراطي، يرسخ نظام سياسي ديمقراطي، يكون القانون هو فيصل القرار، حتى يمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرار.

وبالتالي تكون فكرة الدولة المدنية بهذا الطرح قوية، في امتلاك منظومة القيم والمعاير، التي تعمل على ترسيخ فكرة المواطنة، عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتقنين دائرة العلاقة بين المجتمعي والسياسي بواسطة تربية الأجيال ومساعدتها للانتقال من الحق الطبيعي إلى الحق المدني، عبر تملك الإنسان سلطة التشريع والمراقبة والتنفيذ واستقلال كل واحدة عن بعضها البعض، وبهذا تكون المواطنة صفة ملازمة لأي دولة مدنية.

ب-المواطنة والتنظيم المجتمعي:

تقوم المواطنة على معايشة المواطن لمواطن ثاني، تختلف عنه في معالم الهوية لكن تشترك معه في الوطن الواحد، وهنا تبرز قضية الانتماء والولاء للوطن، ليس على أساس قواعد هوياتية، بقدر ما يكون الفيصل في هذا عن كيفية الأداء الناجع لخدمة الوطن، وهذا ما يفرز بالكاد قيم إنسانية وأخلاقية وممارساتية تعمل على بلورة مشروع مجتمعي هادف تكون المواطنة الراعي له، والمدافعة عن كل تجاوزات من أي جهة كانت. فتتولد ثقافة مجتمعية من خلال عملية المراقبة والمعاقبة، لمن يتجاوز أطر المحددة التي بها نستطيع حماية النسيج المجتمعي. وهذا ما يخالف النظام الاستبدادي، الذي هو في أبسط تعريفه" هو تفرد في الرأي في شؤون تخص الجماعة، وبالتالي فهو احتكار أو اغتصاب لحق الجماعة في إبداء رأيها، وفي النهاية فهو طغيان واعتداء على الآخر" (الدباغ،ع،2006،46).

كما يحضرنا في هذا المقام كتاب لحنة أرندت Hannah Arendt المرجع الهام، الموسوم ب أصول الشمولية والتي ترى أن الشمولية سببها الربح والإمبريالية، ومكانها هو المركز الأوروبي، وضحاياها هم دول الأطرف أو الهامش لهذه المركزية. ونحن بهذا نربط هذه النتيجة بالعالم العربي،

ونؤكد على أن التوسع الغربي ساهم بشكل أو بآخر في تشجيع الاستبداد في الأوطان العربية "فالحالة الإمبريالية على ما تذكر أرندت Hannah Arendt قائمة في جوهرها على مبدأ مراكمة التوسع وتعظيم الربح، فإنها لم تكن معنية بتصدير المؤسسات السياسية المدنية إلى عالم ما وراء البحار بقدر ما كانت معنية بإخضاع السكان المحليين وبسط اليد على الثروة العامة فغاية الإمبريالية كما تقول أرندت الاستيعاب لا الإدماج، وفرض الخضوع لا تحقيق العدل"(بوشلاكة، ر،2006،85). وبهذا نستنتج أن الاستبداد له ارتباطات بالدول الغربية، التي كان لها وقع على الدول العربية، الذي يجعل من الثقافة الغربية المركز، وكل من يخالفها يعرض نفسه إلى تصنيفات غير عادلة، كالإرهاب ودول المارقة، ودول التي لا تحتكم إلى شرعية الأمم...إلخ. وهذا ما يؤثر على مسألة المواطنة في تجسيدها في المجتمع نتيجة هذه القيود والإكراهات، فتشجع للأسف على تقسيم الجغرافيا التي تحتكم بالكاد على تقسيم المجتمع الواحد، إلى أطياف ودرجات وأصناف، ليس على أساس الكفاءة بقدر ما يكون على أساس الولاء والقبيلة والتفرقة.

بالرغم من الصورة القاتمة أمامنا على وضع المواطنة في المنطقة العربية والجزائر جزء منها، سنؤكد على عنصر أساسي بواسطته نستطيع تجاوز هذه التحديات، يكمن في إحقاق العدل، وذلك بواسطة الشعار الذي غالبا ما نجده في البرامج الانتخابية الرجل المناسب في المكان المناسب، وهو يحمل في طياته القدرات الفردية والاستحقاقات التي ينبغي أن نقدمها لمن هو أهلا لها، هذا هو حجر الزاوية في تكريس خدمة الوطن والولاء له، لأن المناصب لا تقدم وفق رؤى ذاتية، بقدر ما تقدم لاعتبارات موضوعية وشفافة تجعل النزاهة والعدل، الشرط الضروري والحاسم في تقسم خيرات البلاد.

وبهذا تتجسد على أرض الواقع رفاهية الحياة الاجتماعية بتوفير حياة كريمة تليق بالإنسان، التي تقوم بالأساس على معطى العمل والكفاءة لا غير، وعنه تصبح المواطنة رديف لكلمة المساواة في تكافؤ الفرص، على أساس أن الوطن ملك للجميع، والعدالة في استحقاقات المناصب والخيرات، لمن هم أهلا لها ليس للاستئثار بها أو تملكها، بل لتوظيف

طاقاتهم ومعارفهم لتحسين السير العام للمجتمع. بعيدا عن اللغة الطائفية والعصبية والمحاصصة، وعنه تبقى المواطنة الملاذ الآمن للعيش في ظل الاختلافات داخل المجتمع، لأنها تحتكم إلى القانون وإلى الاعتراف بالآخر، كثوابت لا يمكن التساهل معها أو أدلجتها وفق رؤى وأطروحات معينة. فالمواطنة كمرجعية فردية ومنظومة قانونية تعمل على التنافس والتنوع بغية دفع المجتمع نحو الأمام، عبر تنظيم دائرة الحقوق والواجبات لإحقاق الرقي والتقدم للإنسان، من خلال انتشار قيم العدل والحرية والديمقراطية.

فهي بهذه المواصفات ترفع الغموض وتكشف زيف ووهن الإيديولوجيات المتنافسة لمصالحها الضيقة، وتملي على تغليب المصلحة العامة للدولة والمجتمع من خلال التحاور وقبول الآخر، وذلك تشجيع الثقافات المحلية والهامشية ووضع حد للفكرة الأحادية الأرثوذكسية الوثوقية، التي تؤمن بمنطق "إما – أو"، فهي تشجع على بروز الآخر وإبراز التسامح الذي يقوم على أساس الاعتراف كحلقة قوية لإبداء الاحترام والتقدير لثقافات والديانات والمعتقدات التي نختلف فيها ومعها. فالمواطنة بهذا لا يعني التنازل أو التنكر بقدر ما هو موقف إنساني يتخذه الإنسان للإقرار بالآخر، بضمان حقوقه وفق إطار الحرية والقانون لإحلال ثقافة السلام والحب عوض الحرب والقتل وإبادة الإنسان. وهنا نجد جون لوك الذي يرى أن "القرن الثامن عشر ما عرف بعصر الأنوار الذي تنامت معه مفاهيم جديدة مثل هذه السيرورة طورت قيما جديدة ومعاني كامنة وضعت لها مؤسسات ترسخت عبر قرون، وهي ما تزال تنمو محدثة في كل طور تحولات نوعية تتطلب وعيا مختلفا عن شروط الوعي السابق"(لوك،ج،1999،19). وعنه نجد من خلال هذه الوثيقة الهامة التحول الجدري في العمل السياسي، بعد فترة الأنوار والذي يكرس الاختلاف الذي يقوم على الاعتراف والتسامح الذي يسمح ببقاء الإنسان وظهور القيم الإنسانية.

وبالتالي تتخذ المواطنة الآن شكل آخر في توظيف الفضاء العام حسب هابرماسHabermas ، الذي يرى أن قيم الدولة المدنية لم تعد مرتبطة فقط بالمؤسسات السياسية للدولة بل تتعدى هذا لتتخذ الفضاء العام إطارا لتعبير

عن الإرادة العامة، بشكل عقلاني وطوعي، وتتخذ القرارات على شكل التحاور والتشارك بغية تحقيق الهدف المراد تحقيقه، وبهذا تتخذ المواطنة هنا شكل المشاركة المجتمعية في الفضاء العام لتحقيق مطالب مجتمعية وإنسانية، وهنا يعود الفضل ل هابرماس Habermas، الذي أخرج المواطنة من الدائرة السياسية، وفتح أمامها الباب على جميع البنيات المجتمعية، لكي تنشر قيما وممارسات مجتمعية تشكل رأسمال ثقافي مدني، معارض لثقافة الطبيعية التقليدية. فالمواطنة بهذا الشكل تصبح سدا منيعا في وجه الأزمات والنعرات التي يمر بها المجتمع الجزائري، ووضع حد للاختراقات الدول الكبرى التي تحاول تأجيج الوضع بصناعة الفتن وإطالة الحروب وبيع الأسلحة لتدمير الإنسان والبيئة.

ثانيا- المواطنة بين التحدي الديمقراطي والهاجس الديني:

تعتبر الديمقراطية من المفاهيم الهامة والأساسية التي تندرج ضمن الإطار العمل السياسي. فيستخدم الحداثيون أو العلمانيون مفهوم الديمقراطية، التي يجب أن نقف على مستويات تعريفها. فكلمة الديمقراطية يونانية الأصل وهي مؤلفة من كلمتين « demos » معناها الشعب « cratos » معناها الحكم. وبهذا المعني أصبحت حكم الشعب وبمعنى آخر هي السلطة والسيادة المطبقة من قبل الشعب. أما اصطلاحا فهي من الناحية السياسية عبارة عن حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تمييز على أساس المولد الثروة أو القدرة. واجتماعيا هي أسلوب في الحياة يقوم على أساس من المساواة وحرية الرأي والتفكير.

فمن خلال هذا يتضح لنا أن الديمقراطية هي رمز للحرية والنزاهة لضمان كرامة الإنسان، وهذا ما يذهب إليه ألان تورين، "الديمقراطية لا تقتصر علي مجموعة من الضمانات الدستورية، أي علي حرية سلبية. إنها نضال تخوضه ذوات فاعلة، في ثقافاتها وبحريتها، ضد منطق هيمنة السيساتيم....وهكذا تصبح المسألة الكبرى بالنسبة للديمقراطية مسألة الدفاع عن التنوع ضمن الثقافة الجماهيرية الواحدة وإنتاج هذا التنوع" (تورين، ألان،2001، 20).

أما إذا عرجنا على مفهوم الديمقراطية، فنجدها قد أصبحت من المواضيع الرئيسة التي يقاس بها الصرح الحضاري للأمم "فالفرد ذات إذا هو جمع في سلوكه وتصرفاته بين الرغبة بالحرية والانتماء إلي ثقافة، والدعوة إلي إلى العقل، وبالتالي إذا هو جمع بين مبادئ ثلاثة: مبدأ التفرد، ومبدأ الخصوصية، ومبدأ الجامعية. وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الديمقراطي، فهو، بالطريقة نفسها وللأسباب نفسها يقرن بين حريات الأفراد واحترام الفروق وبين التنظيم العقلي للحياة الاجتماعية" (تورين، ألان،2001، 20). ومن هذا أصبحت الديمقراطية من المفاهيم الأساسية التي تندرج ضمن أدبيات الخطاب السياسي المعاصر، حيث اجتاحت جميع أركان المعمورة لما تحمله من قيم إنسانية كالحريات السياسية وحماية كرامة الإنسانية "فسلطة الشعب لا تعني، بالنسبة للديمقراطيين، أن يعتلي الشعب عرش الأمير، بل تعني كما قال كلود لوفور، أنه لم يعد ثمة عرش. السلطة الشعبية تعني أن يكون بوسع العدد الأكبر من الموطنين أن يعيشوا بحرية...فالنظام الديمقراطي، هو صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية، هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به" (تورين، ألان،2001، 20).

وبالتالي تبقى الديمقراطية وصفة جاهزة، لتقديم رؤية حول كيفية معالجة مشاكل الاستبداد والظلم، وهذا ما يساهم في تكريس العمل الدائم والمستمر للإجابة على الطلبات والمشاكل الاجتماعية، ومن هنا تبرز لنا قضية التفاعل والتأثير والتأثر بين مفهوم الديمقراطية والواقع الاجتماعي المعاش. "فالديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأت اعتباطا، بل عرفت نضالات مستميتة خلال قرون خلت، اعترضها عوائق جمة في التحرر من الملكيات والإقطاعيات والكهنوتيات، التي كانت تعمل على تكريس الوضع الراهن وعدم زعزعة مصالح المجتمع لتقليدي" (عروس،ز،2002، 29).

فنحن عندما نتحدث عن هذا المفهوم بهذا الأسلوب، ليس معناه أننا مع فكرة الإستراد الأعمى للنماذج الغربية، بقدر ما ندعو إلي الاستفادة منها من خلال ضمان حقوق الأفراد وتوفير الاستقرار والحرية وتكوين المجتمع المدني. "إذا كنا نشكو اليوم غياب الديمقراطية غيابا كليا في

بعض البلدان العربية، وزيف وفشل ما هو قائم من مظاهرها في بعضها الآخر، فلأن الديمقراطية هي من خصوصيات المجتمع المدني، المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطنا أي عضوا في جماعة بشرية تنظم حياتها مؤسسات ديمقراطية تضمن لكل فرد الحقوق والواجبات" (الجابري، ع،1990، 124، 125)

لقد حاز مفهوم الدولة المدنية القائمة على المواطنة، اهتمام الدوائر العلمية والأكاديمية، واستطاعت أن تكون محل للاستقطاب الجماهيري، رغم العمومية وعدم الإجماع، الذي يكتنف هذا المفهوم. فالنظام السياسي في شكله البسيط هو إدراك العلاقة بين الحاكم والمحكوم عن طريق العقد الذي يربطهما. فالواقع العملي في النظام السياسي الجزائري، عرف جدل حول العلاقة القائمة بين دائرة الدين والدولة، فما نتطلع إليه من هذا العنصر هو إيجاد علاقة تعايش بين الدولة والدين، بالشكل الذي يسمح للدولة أن تصبح دولة المواطنة، وليس علاقة قطيعة أو انصهار أو اندماج بين الديني والسياسي.

فيما يخص مسألة السياسة والدين أو التنوعات الثقافية، يبدو أن هذه العملية عسيرة ومعقدة لأنها لا تقوم على وصل الدين والتنوعات الثقافية بالسياسة، كما يفعل التيوقراطيون، وأيضا الفصل بين الدين والتنوعات الثقافية بالسياسة كما يفعل اللائكيون Laïcité .

وبهذا نحن أمام مبدأين عامين نظرا لهذه الإشكالية الكل حسب طريقته، وما أملته عليه ظروفه الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، ونقصد في هذا الإطار التجربة اللائكية في فرنسا، التي عملت على تحقيق المساواة بين المواطنين، ووضعت حد للانقسامات التي تؤدي إلى ميلاد هويات وجماعات جديدة تمزق النسيج المجتمعي، وهذه من أهم المقومات التي تقوم عليها الدولة اليعقوبية ونظرية العقد الاجتماعي عند روسوا الذي "يرفض وضع العقد الاجتماعي كميثاق للإذعان بين الرجال، فيتعلق بميثاق تشاركي. فالسيادة الفردية غير مغتربية، وإذا كان الحاكم، في الحالة المدنية، تكون الإرادة عامة، ولا تتبع إلا بالخضوع لها، الإرادة العامة مكون للإرادات الفردية، المنقادة للإرادة العامة كذوات، والمواطنين لا يمتثلون لأنفسهم بهذا المقدار من أعضاء في السيادة"

Auroux)، s، Weil،y،1991،(425. وبهذا يؤكد روسوا في طرحه على على المساواة بين المواطنين، والعمل على تشكيل الإرادة العامة جماعيا، وليس فرديا وبهذا تشير اللائكية باعتبارها "قيمة مؤسسة لمشروع الجمهورية المؤسس على فكرة الفصل بين العام والديني، وهذا يكون ضمن بوثقة المجال الخاص"Godin)،C، 2004،(715.

نلاحظ أن معالم الدولة اليعقوبية، مازالت تفرض وجودها في جل الدول العربية، حيث أنها تركز على الثقافة الوطنية، وتضرب عرض الحائط جميع الثقافات واللهجات والتعدد والتنوع الثقافي باسم المصلحة الوطنية، متخذة القانون سندا في إيجاد تلفيق وتزييف سياسي بين المشروع اليعقوبي القائم على الدين والتاريخ واللغة كأبعاد أساسية في رسم معالم الدولة الوطنية، وبين الخيار الديمقراطي كبعد في إرساء الدولة المدنية، التي تقوم على الاعتراف بالثقافات واللغات، كأبعاد أساسية في رسم معالم الهوية الوطنية وهذا هو بيت القصيد.

أما التجربة الثانية فهي الليبرالية التي وجدت نجاحا باهرا في الولاية المتحدة الأمريكية، خاصة بعد نجاح ثورتها سنة 1776. تقودنا الليبرالية عند الحديث عنها مباشرة إلى التفكير في أحد المنظرين البارزين في نظرية العقد الاجتماعي، وهو جون لوك، باعتباره "ملهم افتتاحية الدستور الأمريكي وإعلان حقوق الإنسان، لوك هو المؤسس الليبرالية السياسية"Auroux)، s،Weil،y، 1991،(284. فلم تنجح التجربة اليعقوبية في أمريكا لأنها كانت ستقوم على الاعتراف بالهنود الحمر كطيف رئيسي في تشكيل دولة الأمة، وبهذا استساغ النموذج الأمريكي مسألة التعدد والتنوع الثقافي، الذي عمل على عملية تذويبها في أمة واحدة تسمى الآن بالولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا يفقد التضامن المجتمعي دوره في النظام الليبرالي، ويأخذ شكل التفرد والفردية داخل المجتمع، التي تقوم على المبادرة الشخصية والإبداع الفردي، واحترام الثقافات والديانات.

فالغرض من هذا لتوضيح هو تبيان الحدود الفاصلة بين اللائكية والدنيوية.

يشغل الدين حيز هام في الفضاء المجتمعي، ونحن هنا نؤكد على التكامل بين الديني والسياسي، وهذا ما يطلق عليه بالدنيوية "ممر من الديني إلى الدنيوي...عند ماكس فيبر الذي بين المفهوم المقدم في الفكر

الألماني في القرن 19 ميلادي: كسيرورات حضارية لبؤس العالم الذي شهد حداثة مدنسة، تسير عن طريق المصلحة الاقتصادية، وتعوض بالمفهوم التيولوجي اللائكي" (Godin)،C، 2004،(1189)

وبالتالي علينا أن نتجنب تحويل وإدخال الدين في سجالات سياسية، كلما ظهرت مستجدات وأزمات، الشيء الذي يؤدي إلى تفرقة المواطنين، واستباحة دمهم وعرضهم، وهذا ما يخالف الدين وروحه من جهة، ومع قيم الدولة المدنية القائمة على الحق والواجب من جهة أخرى، وتجربة الجزائر في هذا الإطار غنية عن كل تعريف.

فقد أشرنا إلى أهمية توظيف الدين في السياسة والاجتماع، بغية أن تكون هذه الدولة قادرة على تحقيق الإجماع الوطني والمدني، ووضع حد للنزاعات والتطاحنات بين الإخوة في الدين. فتأتي السلطة من خلال وسائلها وممارستها في صورة تعبر عن وعي وإرادة الفرد والمجتمع بالاعتماد على ما يخلقه الدين من روح للأخوة في العقيدة والإنسانية وهذا هو المصدر الأول والأساسي في تكوين الإجماع المدني ومن ثم الدولة.

فتحويل الدين إلى الدولة أو تجريد الدولة من السياسة، له انعكاسات سلبية خطيرة على البناء الاجتماعي. فيتجه المجتمع نحو الجمود والرفض لكل ما هو جديد. وتعود الصورة القبيحة للدين على أنه مرتبط بالقديم والجمود، على أساس أن هذا الرفض يستمد شرعيته من الدين. كما أن هذا المنهاج الغامض والمطلق، سرعان ما تنشأ عليه قيام سلطة غامضة لا يدرك حدها ولا يعرف هدفها، من خلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم والمعارضة السياسية، فهذا المنهج لا يتراجع في نفي كل معارضة سياسية له باسم الدين، ويتخذ شعار الحفاظ على وحدة الأمة وإحباط المؤامرات والدسائس الأجنبية كركيزة لتثبيت ركائز نظامه. فهم يركزون على الأحكام ويطبقونها بصورة جامدة ومتزمتة ولو على حساب مبادئ الإسلام كما حدت في تجربة طالبان بأفغانستان والتي طبقت فيها الحدود على الفقراء والنساء، في حين أفلتت عصابات التجار بالمخدرات والأسلحة.

فإذا حظيت مسألة الحرية السياسية باهتمام مناسب وما ينجر عليها من فصل السلطات "ضرورة نوع من فصل السلطة الطبيعية التي تكون من السيادة أو الملك _ ويقصد بها الدولة _ عن السلطة السياسية التي تقع

عليها حماية المجتمع وتنظيم حمايته المدنية وفصلهما معا عن السلطة الدينية التي تتولى مهمة حماية الدين" (الهنداوي،ح، 1996، 92). فإن مسألة تفاقم الصراعات والتمايزات الاجتماعية، ستعالج بأسلوب حر ونزيه ومسئول. ونحن نعلم أن كل الخيارات السياسية تطبق في هذا الواقع بنسبية ولا وجود للمطلقات، وبما أن السياسة لا يمكن أن تكون قائمة على علاقة روحية ومرتكزة على الأخوة في العقيدة أو مستمدة من الإيمان أو مشروطة به دائماً. ينبغي إذن أن تكون السياسة خاضعة إلى نظام التوازنات بين القوى والأفراد والجماعات وفي إطار ما تمليه شروط العقد الاجتماعي أي الدستور وما يقتضيه مبدأ المواطنة. وهذه هي السياسة في معناها الايجابي وغايتها المقصودة. فنلاحظ مبدأ الدنيوية sécularisation كنموذج غربي سائد في أوروبا وأمريكا، أنه لم يمنع هذه الدول من توظيف المعتقدات الدينية بما يخدم تماسك مجتمعها، ورص لصفوف أفرادها بتحسيسهم على أنهم أمة واحدة، وهذا ما ينعكس على القرار السياسي الهادف إلى إثراء الدولة، سواء بانتصار عسكري أو هيمنة اقتصادية. وهو توظيف ناجح وإيجابي ومثمر كونه موجه من قبل دولة مؤسسات لها غاية في هذا الوجود.

فمن الواضح عند التمعن في النظام الديمقراطي، فنحن نتحدث عن شيء مضمر هو المواطنة، التي تعد أسلوبا ناجحا وراقيا في إدارة وتسيير شؤون المجتمع من خلال مؤسسات دستورية، وجدت عبر الإجماع والتوافق. وبهذا المنهج يصبح مسألة التداول على السلطة وتوزيع الثروات بين الشرائح الاجتماعية تتم بالامتثال إلي القانون والحق وبهذا تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني وليس الانقلاب العنفي العشيري "فهناك تقسيم جلي بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية والإدارية، ولكن هذه الأخيرة ليس لها أي علاقة مع الدين" (Carré ،O،1991، (203)

وفي الأخير تبقى المواطنة منهجا مساهما في توفر مستلزمات التعايش والسلم الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتضيه الناس، بغية الحفاظ على قدرة المجتمع في تشكله ومواكبه وما يطرأ عليه من تحول. فنحن بهذا نحاول أن نكون عمليين في طرح موضوع المواطنة للإجابة على تساؤلات المجتمعية في الجزائري بغية الحفاظ على رباطه

وتضامنه، والعمل على إصلاح المؤسسات السياسية وجعلها قوية في مكانها ومكانتها، لبناء الدولة المدنية بقيم المواطنة التي تكون صمام أمام في التنفيس عن الوضع المتأزم المعاش.

- قسم علم الاجتماع جامعة وهران 2 الجزائر
مخبر: الأنساق، البنيات، النماذج الممارسات. جامعة وهران 2 الجزائر

- علي الدباغ، (2006)، "الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن"، ضمن (الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة)ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- رفيق عبد السلام بوشلاكة، (2006)،"الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا"، ضمن (في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة)،ط2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- جون لوك، (1999)، "رسالة في التسامح"، ترجمة منى أبوستة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

-ألان تورين،(2001)، "ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية"، ترجمة حسن قبيسي،ط2،بيروت،دار الساقي،ط2،2001، ص20.

- عروس الزبير(2002)، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"،ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد عابد الجابري،(1990)،إشكاليات الفكر العربي المعاصر،ط2،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- حسين الهنداوي، (1996)، التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيغل،ط1، بيروت، دار الساقي.

Christian Godin،(2004)، «Dictionnaire de philosophie »fayard/éditions.

-Olivier Carré،(1991)، L'utopie islamique dans l'Orient arabe، paris، presse e la fondation nationale des sciences politiques.

- Sylvain Auroux ،Yvonne Weil، (1991)، « Dictionnaire des auteurs et des thèmes de la philosophie »، Hachette.